

## مؤشر PMI™ لشركة HSBC في الإمارات العربية المتحدة

مؤشر الأداء الاقتصادي يحقق قراءة قياسية خلال شهر فبراير، ولكن مع زيادة ضغوط الأسعار.

### تلخيص

في تعليقه على دراسة مؤشر الأداء الاقتصادي للإمارات العربية المتحدة قال سيمون ويليامز، كبير الاقتصاديين بمجموعة HSBC في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

"تعزز القراءة الأخيرة وجهة نظرنا بأن تعافي الاقتصاد الإماراتي يتم بشكل قوي وقد بدأت تزداد سرعته. وحقيقة أن الطلبات الجديدة والإنتاج الحالي يتزايدان هي أمر مشجع على نحو خاص. ويشير ارتفاع أسعار المنتجات أيضاً إلى مزيد من المرونة لدى المستهلك، رغم تجاوز سوق العقارات، وانخفاض الائتمان البنكي، وركود سوق العمل سبقي معدل تضخم المؤشر الرئيسي منخفضاً هذا العام.

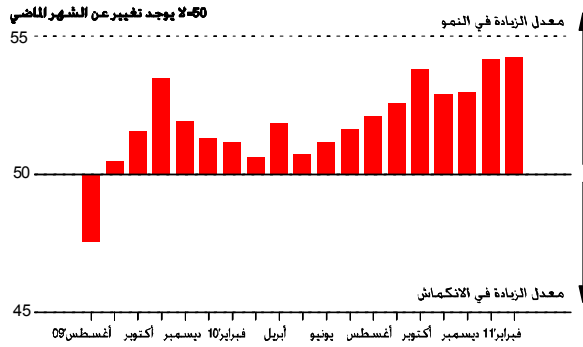
"وقريباً سيمكننا الحكم على آثار التوتر في المنطقة على جوانب النمو. وإن كان مؤشر الأداء الاقتصادي PMI للشهر القادم سيبين لنا اتجاهها أكثر وضوحاً."

### النقاط الرئيسية

- الإنتاج والطلبات الجديدة يحققان زيادة حادة
- نمو التوظيف يشهد صعوداً بوتيرة معتدلة
- أرقام قياسية جديدة لكل من أسعار المنتجات ومستلزمات الإنتاج

### لمحة تاريخية

#### مؤشر PMI™ لشركة HSBC في الإمارات العربية المتحدة



تشير بيانات شهر فبراير إلى المزيد من الأداء الإيجابي لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط. ظل نمو الإنتاج قريباً من الوتيرة القياسية المسجلة في شهر يناير، في حين شهدت الطلبات الجديدة والتوظيف نمواً بمعدلات أقوى ومهما يكن من أمر، فقد زادت حدة ضغوط الأسعار بمعدلات غير مسبوقه على مدار الدراسة التي استمرت تسعة عشر شهراً. صعد مؤشر الأداء الاقتصادي الرئيسي (PMI™) لشركة HSBC في الإمارات العربية المتحدة والذي يجري تعديله بصورة دورية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقيس مقياساً رقمياً بسيطاً يسهل فهم الأداء الاقتصادي للقطاع الاقتصادي الخاص غير المنتج للنفط- من 54.2 نقطة في شهر يناير إلى 54.3 في شهر فبراير، مسجلاً بذلك أعلى قراءة له على مدار الدراسة. وتشير القراءة الأخيرة إلى زيادة قوية في تعافي القطاع. وبهذا يكون مؤشر الأداء الاقتصادي PMI قد ظل فوق المستوى المحايد 50.0 نقطة لمدة عام ونصف. وقد دعمت زيادة المؤشر الرئيسي زيادات أسرع في كل من الطلبات الجديدة والتوظيف.

وشهدت الطلبات الجديدة الواردة نمواً قوياً ومتسارعاً خلال شهر فبراير. وتشير البيانات إلى أن التحسن الذي شهده كل من الطلب المحلي والطلب الخارجي قد ساهم في زيادة إجمالي الأعمال الجديدة، رغم أن الأول ظل المحرك الرئيسي. وقد أشار أعضاء اللجنة إلى أن تحسن الأوضاع الاقتصادية، وتوسعات الشركة، وطرح المنتجات الجديدة، والحملات الترويجية والسمة الطيبة للأعمال على أنها أسباب زيادة الطلب. لتلبية النمو المتزايد للطلبات الجديدة، قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط بزيادة حجم الإنتاج، وزيادة أعداد العاملين كما عمدت إلى زيادة حجم المخزون من المشتريات خلال شهر فبراير. شهدت مستويات النشاط توسعاً بوتيرة ملحوظة، رغم أن معدل الزيادة شهد تحسناً طفيفاً منذ يناير. كما شهد تراكم مخزون مستويات الإنتاج اعتدالاً على مدار الشهر، رغم الزيادة السريعة في نشاط الشراء. على الجانب الآخر، شهد خلق الوظائف الجديدة زيادة بوتيرة معتدلة كانت الأشد حدة منذ شهر أكتوبر الماضي.

وتشير البيانات الأخيرة إلى أن كل من شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط والموردين قد تمكنوا من التعامل مع أعباء العمل بشكل جيد خلال شهر فبراير. وقد استمر الأول في تقليص الأعمال المتراكمة، في حين زاد الأخير من سرعة تسليم مستلزمات الإنتاج. وقد عزى أعضاء لجنة الدراسة تحسن أداء الموردين إلى كفاية مستويات المخزون، وكفاءة الخدمة، والعلاقة الجيدة بين العميل والمورد والمنافسة بين الموردين. وقد ساهم اجتماع كل من ارتفاع أسعار المواد الخام وارتفاع أسعار الوقود في زيادة تكاليف الشراء في شهر فبراير. ومن ثم، زادت سرعة تضخم أسعار الشراء ووصلت لأعلى وتيرة لها على مدار الدراسة. وقد أشار المشاركون في الدراسة بشكل خاص إلى ارتفاع أسعار البترول. ولتعويض العاملين لديهم عن ارتفاع تكاليف معيشتهم، قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط بزيادة أجور ورواتب العاملين لديها مرة أخرى خلال شهر فبراير، وبأسرع معدل لها على مدار الدراسة. ورغم ذلك، فإن معدل التضخم كان طفيفاً فقط.

ويشير تحسن أحوال الطلب إلى أن شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط كانت قادرة على تحميل جزء من أعباء التكاليف على العملاء. حيث شهدت الأسعار زيادة غير مسبوقه نتيجة لذلك.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على:

**HSBC**

سيمون ويليامز، كبير الاقتصاديين لمنطقة الخليج

هاتف: +971-04-423-6925

بريد إلكتروني: simon.williams@hsbc.com

أيمي بيترز

هاتف: +971-04-423-5608

بريد إلكتروني: aimeepeters@hsbc.com

**ماركيت**

جيمنا ولاس، خبير اقتصادي

هاتف: +44 -1491-461-075

بريد إلكتروني: gemma.wallace@markit.com

تشارلز كلارك

هاتف: +971-04-423-5640

بريد إلكتروني: charleswclarke@hsbc.com

كارولين لوميلي، اتصالات الشركة

هاتف: +44-20-7260-2047

موبايل: +44-781-581-2162

بريد إلكتروني: caroline.lumley@markit.com

### ملاحظات للمحررين:

يستند مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسؤولين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقاؤها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض "التقرير" لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى / أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات، ومؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة".

إن مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون السلع المشتراة - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض.

لا تقوم ماركيت بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من وقت لآخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً. البيانات التاريخية التي تتعلق بالأرقام المتضمنة (غير المعدلة) والسلسلة المعدلة دورياً عند نشرها لأول مرة والبيانات المعدلة التالية متاحة للمشاركين عن طريق ماركيت. برجاء الاتصال بـ [economics@markit.com](mailto:economics@markit.com).

### HSBC

تتخذ مجموعة إنش إس بي سي القابضة (ش.م.ع.)، الشركة الأم لمجموعة HSBC، من العاصمة البريطانية لندن مقراً لها. وتخدم المجموعة عملائها في مختلف أنحاء العالم عبر 8,000 مكتباً منتشرة في 87 دولة وإقليماً، في أوروبا ومنطقة آسيا - حوض المحيط الهادي والأمريكيتين والشرق الأوسط وإفريقيا. وتعتبر شركة HSBC، التي بلغت قيمة أصولها كما هي موقوفة بتاريخ 30 يونيو 2010 نحو 2.418 مليار دولار أمريكي، إحدى كبرى مؤسسات الخدمات المصرفية والمالية في العالم. ويتم تسويق تلك الخدمات والترويج لها تحت شعار "بنك العالم المحلي".

### نبذة عن ماركيت "Markit":

مجموعة Markit هي شركة عالمية رائدة في تقديم خدمات المعلومات المالية، ويعمل بها أكثر من 2,000 موظفاً. وتقدم الشركة بيانات وتقييمات مستقلة، بالإضافة إلى معالجة العمليات التجارية وذلك في كافة فئات الأصول بهدف دعم الشفافية والحد من المخاطر وتحسين الكفاءة التشغيلية. وتتضمن قائمة عملاء الشركة معظم أبرز المؤسسات المشاركة في السوق المالي. لمزيد من المعلومات يمكنك زيارة الموقع الإلكتروني للشركة: [www.markit.com](http://www.markit.com).

### نبذة عن مؤشرات الأداء الاقتصادي (PMIs):

تغطي دراسات مؤشرات الأداء الاقتصادي الآن 26 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك المجموعة الأوروبية "Eurozone" ومجموعة بريك BRIC (البرازيل، روسيا، الهند، الصين). وقد أصبحت مؤشرات الأداء الاقتصادي (PMIs<sup>TM</sup>) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للاتجاهات الاقتصادية.

جميع حقوق الملكية الفكرية الخاصة بمؤشر الأداء الاقتصادي لشركة HSBC الواردة هنا مملوكة لمجموعة ماركيت المحدودة. يحظر أي استخدام غير مصرح به بما في ذلك وليس قاصراً على: النسخ، التوزيع، والبث، أو أي طريقة يتم من خلالها أي استخدام للبيانات الواردة هنا دون الحصول على الموافقة المسبقة من ماركيت. لا تتحمل ماركيت أية مسؤولية أو التزام أو تعهد فيما يتعلق بالمحتويات أو المعلومات ("البيانات") المذكورة في هذا التقرير أو تلك المتعلقة به، إضافة إلى أي أخطاء أو أوجه عدم دقة أو حذف أو تأخير في البيانات أو عن أي إجراءات تتخذ اعتماداً على ما ورد في هذا التقرير. ولن تكون ماركيت مسؤولة بأي حال من الأحوال عن أية أضرار عرضية؟ خاصة؟ أو أضرار لاحقة تنجم عن استخدام البيانات. ماركيت Markit، ومؤشر الأداء الاقتصادي PMI جميعها علامات تجارية مملوكة لمجموعة ماركيت.